

حوار مع صخر حبش

أبو نزار مناضل تاريخي في الثورة الفلسطينية

كان مسئول إقليم فتح في لبنان طوال العصر الذهبي لمنظمة التحرير في ذلك البلد وما زال يحتفظ بملف التجربة - تجربة ما أسموه "دولة الفاكهاني" في بيروت الغربية، بكل ما للتجربة وما عليها. كان من أوائل الذين رافقوا عرفات إلى تونس والتحق به في طرابلس حين عاد أبوعمار إلى تلك المدينة اللبنانية الشامخة، ففي تونس تابع طوال الوقت بناء التنظيم وتنقيف عناصره، جنباً إلى جنب مع متابعة الانتفاضة وشؤونها ثم المفاوضات وشجونها السرية والعنوية على حد سواء. لم يكن من أنصار أواسلو ولكنه قرر العودة للوطن ليساهم في تجربة بناء السلطة وفي تجاوز مظالم وثغرات ذلك الاتفاق الذي يعتبره مجازفة تاريخية؛ إنه مؤمن بأن إعادة بناء تنظيم فتح داخل الوطن، هو الضمانة الراسخة للسير قدماً نحو استكمال التحرر الوطني وبناء الدولة المستقلة ولذلك يعطيه كل جهده وخبرته الثمينة ومثابرته المتواصلة. كان لنا معه هذا الحوار:

سألناه بداية عما يجري من تحضيرات لانعقاد المؤتمر العام القادم لحركة فتح، بعد أكثر من ثمانين سنوات من المؤتمر الأخير، سارت فيه مياه كثيرة في النهر السياسي وصعدت قيادات وانحسرت شعارات ودخلنا الوطن عبر تجربة ما زالت في البدايات.

لا بد بداية من فكرة مختصرة عن المؤتمرات العامة التي عقدتها حركة فتح قائدة المرحلة التاريخية للنضال الوطني الفلسطيني؛ لقد انعقد مؤتمرنا الأول في دمشق في بيت الشهيد أبو جهاد عام 1967م، وانعقد المؤتمر الثاني في الزبداني - سوريا في العام التالي، عام 1968م لم يكن لدينا حتى 1971 نظام واضح للمؤتمرات أو للعضوية والانتخابات وقد تحقق ذلك في المؤتمر الثالث الذي انعقد عام 1971م بعد خروجنا من الأردن. المؤتمر الثاني كان في حقيقة الأمر لقاءً أكثر من كونه مؤتمراً فقد أقر المؤسسون بتفويض الأخ أبو عمار والأخ وأبو جهاد بإضافة من يرون فيهم القدرة على القيادة لينضموا لقيادة فتح بالتتابع وأذكر أن الأخ أبو عمار وقف في ذلك اللقاء وخاطب الحضور يقول: لا تنسوا الأسد الهصور أبو علي إياد (حيث كان مصاباً في المستشفى)، فقدنا العديد من القياديين في فترة قصيرة: عبد الفتاح حمود (شباط 1968م) وأبو صبري وأبو علي إياد تموز 1971. بعد هذه الخسارة الكبرى للقياديين تبقى لدينا قيادة من سبعة أعضاء وجرى خلاف حول الإضافات، وكان من الضروري عقد المؤتمر العام الثالث عام 1971م حيث تم فيه وضع نظام داخلي يحدد المؤتمرات كل ثلاث سنوات لممارسة المركزية الديمقراطية واستكمال الحياة الداخلية للتنظيم. في عام 1971م انتخبنا بالاقتراع المباشر لجنة مركزية من تسعة أعضاء وأعطاهم النظام صلاحية إضافة عدد آخر من الأعضاء القياديين. بحيث يتراوح عدد اللجنة المركزية بين 11 - 13 عضواً. بدأت عجلة المؤتمرات تدور في حياتنا الداخلية فقد كان عدد أعضاء المؤتمر العام الأول 35، وارتفع في الثاني إلى 87 وفي الثالث إلى 140 لينطلق نحو خمسمائة عضو في المؤتمر العام الرابع، و 1200 عضو في المؤتمر الخامس، والمؤتمر الذي نحضر له بعمل دؤوب هذه الأيام - المؤتمر السادس - قد يصل عدد أعضائه إلى ثلاثة آلاف عضو، وذلك بسبب دخول عشرات الآلاف من أبناء شعبنا في كل مكان يتواجد فيه فلسطينيون إلى عرين حركة فتح. حسب نظامنا الداخلي الذي أقر عام 1971م يتشكل المؤتمر العام من أعضاء المجلس الثوري وخمسة أعضاء يمثلون كل إقليم وعدد من العسكريين وممثلين للاتحادات الشعبية الفلسطينية من الفتحاويين.

ممن يتشكل المجلس الثوري؟

يتشكل المجلس الثوري حسب النظام الأساس الذي اقره المؤتمر العام الخامس من :

- أعضاء اللجنة المركزية.
- رئيس لجنة الرقابة المالية ورئيس لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية.
- خمسين عضواً ينتخبهم المؤتمر العام.
- أعضاء يمثلون المجلس العسكري لحركة فتح حسب النظام الخاص بقوات العاصفة وبما لا يزيد عن خمسة وعشرين عضواً.
- عدد من القيادات داخل الأرض المحتلة يحدده المجلس الثوري. (وقد تمت إضافة عشرين عضواً من الداخل وتقرر ان يصل العدد إلى أربعين).
- خمسة أعضاء تسميهم اللجنة المركزية من المعتقلين خارج الأرض المحتلة.
- كفاءات حركية تختارهم اللجنة المركزية بما لا يزيد عن خمسة عشر عضواً.
- أعضاء مراقبين بما لا يزيد عن خمسة عشر عضواً.



لماذا لم تلتزم فتح بعقد مؤتمرها العام كل ثلاث سنوات حسبما ينص عليه النظام الداخلي. ألم يضعف ذلك من حيوية التنظيم ومن قدرته على إفران قيادات شابة باستمرار؟

في النظام نصّ على عبارة: "ما لم تكن هناك ظروف قاهرة". وكانت هناك اجتهادات بوجود هذه الظروف القاهرة في مراحل عديدة من مسيرة الثورة الفلسطينية التي تعرضت لحصارات في مسيرتها الطويلة معروفة للقاصي والداني. وفي مؤتمر 1989م (المؤتمر الخامس) عدّلنا النظام ليصبح المؤتمر العام مرة كل خمس سنوات، ولهذا استحق المؤتمر في معمرات أوسلو وما تلاها. كيف يمكن ان تعقد مؤتمراً عاماً في تلك المرحلة الانتقالية. دخلنا الوطن بعد أوسلو وكان يمكن عقد المؤتمر العام مباشرة حيث يوجد 70 من الأعضاء داخل الوطن ولكننا أثّرنا التريث. مع بداية عام 1994 بدأ انبعاث حياة داخلية جديدة في تنظيمنا داخل فلسطين، وبدأت تنعقد مؤتمرات في الأقاليم، حيث حولنا كل منطقة إلى إقليم (جنين، طولكرم، نابلس... الخ) اعترافاً بالدور القيادي لتنظيم الوطن في عموم تنظيم فتح ودون أن يعني ذلك إهمالاً للشبكات الفلسطينية وخاصة دول الطوق التي يعيش فوق أرضها ملايين من الفلسطينيين. ثم عقد مؤتمر لمنطقة رام الله قبل إعادة الانتشار وبصيفه لم تلتزم بالنظام الاساسي لم يوافق عليها مكتب التعبئة والتنظيم.



- أين مكتب التعبئة والتنظيم؟

في تونس يقوده الأخ أبو ماهر، كان ذلك هو الوضع السائد آنذاك.

- ولماذا إذن حدث عقد المؤتمر، في رام الله؟

كان ذلك اجتهاد بعض الاخوة خاصة الأخ فيصل الحسيني عضو اللجنة المركزية للحركة ومسؤول التنظيم في الضفة الغربية الذي رأى أن الأعضاء المنتشرين في كل مكان يريدون قيادة منتخبة لتسهيل التأطير وليستجيبوا لها. يومها رأى اسحق رابين أن الخطورة على عملية السلام في رأيه تأتي من المعارضة في فتح قبل حماس وغيرها. في مؤتمر رام الله الذي حضره ثمانمائة عضو فاز رموز الانتفاضة.



كيف دخلت فتح انتخابات المجلس التشريعي.. هل انعقدت مؤتمرات داخلية لتحديد قوائم مرشحي الحركة.. في كل منطقة كانت هناك إشاعات عديدة حول الموضوع. هل يمكن أن توضح لنا الصورة؟

في حقيقة الأمر، جرى تحديد موعد الانتخابات التشريعية قبل أن تستكمل عقد المؤتمرات الفتاوية في كل منطقة (إقليم) من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، اكتفينا باستمراج الآراء وكان رأي الأخ أبوعمار واللجنة المركزية أن تدخل فتح بقائمة واضحة لا خروج عليها ولكن عدم وجود منافسة حقيقية لحركة فتح في الساحة الفلسطينية فتحت المجال لاحتكام كوارر فتح الى مؤتمر شعبي. وقد صوت الجمهور لمرشحين فتاويين من خارج القائمة وكان ذلك درساً لنا ورب ضارة نافعة، ولهذا لم يحاسب الذين رشحوا أنفسهم خارج قائمة الحركة طالما ان الشعب أعطاهم الثقة وكانت تقديراتنا الداخلية غير صائبة. -



لماذا لم تستكملوا المؤتمرات الإقليمية استعداداً للمؤتمر العام؟

لقد بدأنا إعادة بناء حالة ثورية عالية لجيل الانتفاضة فيها موقع رئيسي، وشكلنا ما أسميناه لجنة الطوارئ الحركية بقيادة الأخ أبوعمار وأعمل نائباً له، لإعادة البناء التنظيمي دون التعارض مع مكتب التعبئة والتنظيم الذي ما زال في تونس، هذا المكتب الجديد يتكون من واحد وعشرين عضواً، تسعة منهم من أعضاء اللجنة المركزية وبينهم من أعضاء المجلس الثوري ومن اللجنة الحركية العليا في الضفة والقطاع الذين تمت إضافتهم إلى المجلس الثوري ...



وماذا عن مشكلة العسكريين وعسكرة التنظيم وما يقال حول ذلك كثير... كيف ستحلون المشكلة بما يحفظ للتنظيم قوته السياسية؟

العسكريون في فتح لهم نظام خاص سيجري تطبيقه. في كل المجتمعات الديمقراطية لا يدخل العسكريون الأحزاب، صحيح أننا ما زلنا في إطار مرحلة التحرر الوطني وان قواتنا العسكرية جزء رئيسي من تنظيمنا ومن حقهم المشاركة في الحياة الداخلية ولكن ضمن نظام خاص بهم للحفاظ على الانضباط العسكري. كيف يكن لضابط أقل رتبة أن يفوز في انتخابات داخلية ممن هو أعلى رتبة ويصبح الأعلى رتبة ملزماً بإطاعة التعليمات التنظيمية لمن هو أقل منه رتبة. لدينا الآن كوارر عديدة دخلت الأجهزة الامنية من شرطة ومخابرات واستخبارات وأمن وقائي وأمن وطني. اثناء تجربة المؤتمرات في قطاع غزة رأينا أن من يرشح نفسه منهم وينجح في الوصول لموقع قيادي تنظيمي عليه أن يترك جهازه وفوجئنا بوجود تنافس هائل من هؤلاء الاخوة على الترشيح لمواقع تنظيمية، وصار لدينا صراع أجهزة على التنظيم ولهذا أوقفنا الأمر. وأصبح القرار بمشاركة العسكريين في الانتخاب دون الترشيح. التنظيم هو الأساس ومن يكون في التنظيم يترك الجهاز الأمني والعكس صحيح. كانت هناك مخالفات وهذا هو سبب ما

تحدث فيه الصحافة وتضخمه كما جرت العادة. ونحن لا نجتهد في معرض النص. فقد حدد النظام الاساس المادة 34 الفقرة (أ) بند (2) أن (أعضاء الحركة العسكريون المثبتة عضويتهم في السجلات النضالية للحركة. يتم تأطيرهم في اطر تنظيمية خاصة (العاصفة) وفي لائحة حركية خاصة تقدمها اللجنة المركزية ويقرها المجلس الثوري).



هل ما زلتم تتحدثون عن التنظيم القائد- الحزب القائد- في عالم سقطت فيه تجربة الأحزاب القائدة وكشفت مآسي لا حدود لها وساهمت في انعدام الديمقراطية والتعددية الحقيقية؟

لسنا من مستخدمي تعبير الحزب القائد فلسنا حزباً. في الأصل نحن تنظيم وطني يترك في الساحة مجاًلاً واسعاً للعديد من التنظيمات ويتعاون معها في إطار جبهوي ديمقراطي. بناء تنظيمنا هو الأساس لاستكمال بناء سلطة الوطن وتحرير أرضه، تنظيمنا هو الذي فرض على بنيامين نتنياهو الانصياع للإرادة الفلسطينية التي أدت لتوقيع بروتوكول الخليل وأدت لانسحابه من الخليل وهي التي يعتبرها أرض الأباء والأجداد وهي أكثر قدسية لديهم عن القدس.

متى تتوقع انعقاد المؤتمر العام للحركة واستكمال انعقاد كافة المؤتمرات الإقليمية، داخل وخارج فلسطين؟

يجب أن يعقد عام 1998م ما لم تحدث مفاجآت.



أنت مسؤول عن النشرة المركزية لحركة فتح والتي تصدر من رام الله وتتضمن موقف فتح من القضايا الراهنة وهي دليل الفتحاويين ومرشدتهم السياسي.. يقال إن إسرائيل احتجت عدة مرات على ما نشرتموه في النشرة واعتبروه موقف المعارضة الفتحاوية وأنه يخالف الاتفاقات. ويقال ان الرئيس عرفات أمر بجمع النشرة وعدم توزيعها حين تحدثت عن أن المجلس الوطني لم يعدل الميثاق واستغل المتطرفون الإسرائيليون ذلك المقال أو الافتتاحية؟

إنني مكلف بالإشراف على هذه النشرة المركزية من قيادة فتح وما تنشره ليس رأيي الشخصي بل هو نتاج توافق اللجنة المركزية على موقف ما. اما بالنسبة لموضوع المجلس الوطني الفلسطيني فكان هناك اجتهادات في الموضوع. هناك من يرون ضرورة تعديل الميثاق بغض النظر عن مدى التزام الطرف الآخر بتعهداته وهناك من يرون أن دستور الدولة الفلسطينية المستقلة يلغي الميثاق حين قيامها ، وحين تقرر دستوراً جديداً للتعايش مع إسرائيل. هناك من اعتقدوا أن حزب العمل عائد للسلطة ونساعده في قرارنا وفي عهده القادم سيتحقق قيام حلم الدولة المستقلة. لقد كتبت في معجمات الانتخابات الإسرائيلية أنني أتوقع فوز بنيامين نتنياهو وسنعيش في ظل عهده ظروفًا صعبة جداً ولكن في النهاية هو الذي يعطي التنازلات حيث تقف معه المعارضة العمالية. في المجلس الوطني صوت ضد قرار تعديل الميثاق لأنني أرى الإلغاء مشروط بقيام الدولة المستقلة. كانت هناك إجراءات خاطئة وقد كتبت لتوضيح الموقف للتنظيم وقلت ان إعلان الاستقلال الذي أقريناه في المجلس الوطني الفلسطيني (نوفمبر 1988) هو الأساس وهو الأرضية وأبوعمار هو اكسير للنضال الوطني ويجب تقويته لا إضعافه والتعديل يضعفه. لدينا قرار بتعديل الميثاق في المجلس الوطني - غزة - إبريل (1996) وهو قرار مبدئي ولكنني أرى أن إنجاز التعديل رسمياً وقانونياً يجب أن لا يتم قبل التزام إسرائيل بالانسحاب وبمبدأ إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. أعرف أن لدى

بعض الاخوة في القيادة رأي آخر وفي مقدمتهم الأخ أبو مازن الذي أحترم آراءه واجتهاداته.



هل مازلتם تتحدثون عن المركزية الديمقراطية في فتح، في عالم تسوده الديمقراطية وتسود أحزابها وقواه السياسية؟

في كل العالم هناك مركزية ديمقراطية، فالذي يفوز في الانتخابات يصبح مسئولاً. لست بالطبع من أنصار الديمقراطية النابعة من المركز مثل ديمقراطية أنور السادات. فتح تريد هذا الوطن الذي اسمه فلسطين وتريد بناء دولتها في تنظيم وطني. القومية أو الماركسية أو الإسلام أيديولوجيات تصنع أحزاباً. نحن حركة ولسنا حزباً. حركة قابلة للتطوير والتغير والحزب جمود عقائدي وفي ذلك سقوط للأحزاب. فتح ليس فيها جمود عقائدي ودورها وقدرها التاريخي أن تعمل مع الآخرين. السلطة الوطنية تقودها فتح، ولكن لو أن ياسر عرفات عين كل أعضاء اللجنة المركزية وزراء لسقطت التجربة، بعد بناء الدولة واستكمال التحرير الوطني سندرس المستجدات وأثرها على التنظيم ونقرر ما يجب القيام به استجابة لذلك. هناك من طالبوا من داخل فتح وخارجها بتشكيل حزب وذلك بغية حل فتح وغياب الحركة الوطنية والسمة الوطنية العامة لفتح.



لننتقل لقضايا الحوار الوطني.. أين وصل هذا الحوار فعلياً وما آفاقه المستقبلية؟

في البداية أصرت فتح على عودة كوادر المعارضة الفلسطينية من التنظيمات الأخرى لإبقاء حق التعددية قائماً وموجوداً فوق الأرض ودخل المئات من الشعبية والديمقراطية والعربية وغيرهم. حق العودة لكل فلسطيني سواء أكان موافقاً أم معارضاً لأوسلو حق مقدس وقد مارسناه فعلاً رغم وجود معارضة إسرائيلية متفاوتة لذلك. أما بالنسبة لحماس فقد قامت الأجهزة العادية منذ وقت مبكر بافتعال أزمات بين السلطة وحماس والجهاد الإسلامي. الذين أطلقوا النار على حماس وفتح في صدام سابق معروفون لدينا وهم محتجزون لدى السلطة ونعرف من أرسلوهم، والذين اغتالوا هاني عابد (من الجهاد الإسلامي) معروفون لدينا بأنهم عملاء للمخابرات الإسرائيلية. حين ذهب أبو عمار للتغذية باستشهاد هاني عابد أساءوا إليه ظناً منهم أن السلطة مسؤولة عن الاغتيال ثم اعتذروا فيما بعد. تصرفات السلطة بحزم بعد ذلك إذ لا يمكن قبول أكثر من سلطة فوق الأرض.



وكيف تنظر للعمليات العسكرية التي قامت بها حماس على امتداد الفترة الماضية؟

كل العمليات التي تنطلق بهدف إضعاف السلطة الوطنية وإسقاطها هي عمليات مرفوضة والعمليات الأخيرة كلها تستهدف أو تؤدي، بغض النظر عن النوايا لإضعاف السلطة الوطنية فهي تأتي في العادة حين تتكاثر الضغوط على ننتياهو ويقترب من الرضوخ ويحدث انفراج في العملية السياسية. راجع توقيت كافة العمليات التي قامت بها حماس. بعد عملية وادي القلط التي قامت بها الجبهة الشعبية لم تتسامح السلطة معها رغم ما توجه لها من انتقادات. جاء ننتياهو للسلطة وممرت شهور طويلة بعد استلامه الحكم ويمارس القمع التعنت ورفض تنفيذ الاتفاقات ومع ذلك لم تحصل أية عملية حمساوية في تلك الفترة. هل الأمر مصادفة.. إنني أتساءل. في حزيران الماضي حث الرئيس الفرنسي جاك شيراك الرئيس الأمريكي بيل كلينتون على تحريك المسار التسوي المتجمد خوفاً من الانفجار وقال كلينتون لشيراك: "إنني لا أستطيع التصرف مثلك، فأنا كالبطة الكسيحة بسبب موقف الكونغرس، وبعدها تحرك كلينتون في مبادرة

تموز 1997 التي كان المفروض ان يحملها دينيس روس لتحريك الجهود في المسار السياسي، وعند ذلك بالضبط حدثت عملية ماخانيه يهودا في القدس. أرجو الربط "السياسي" بين التوقيتات. صحيح أن عملية القدس الثانية كنا نتصور أنها قادمة من الخارج وجرى تضليلنا بالمعلومات مع الأسف.



وماذا بعد خروج الشيخ أحمد ياسين؟

نرجو ان تتغير الأمور وتعود مركزية العمل الإسلامي لقيادة الداخل والشيخ أحمد ياسين يتفهم دور السلطة الوطنية وضرورة عدم إحراجها، والشيخ لا يتحدث عن بدائل لفتح كما يصرح غيره من قادة حماس.

متى قالوا ذلك؟

لدينا تصريحات صحفية يستوحي منه الإنسان تحضير بدائل لن يكون لها بالطبع أي حظ من النجاح. حماس لا تعترف حتى الآن بمنظمة التحرير ولم تدخل مؤسساتها كما تعلم.



وماذا عن الفساد في السلطة الفلسطينية حسب تقارير فلسطينية رسمية.. ألا يضعف ذلك السلطة ويقوي مواقع المعارضة؟

ثمة مبالغة شديدة في الأمر وأنت، أخ توفيق، آخر من يجب أن، ينجر لهذه المبالغات. هل نصدق ما يقولونه بوجود نصف مليار شيكل في حسابات سرية لأبوعمار في تل أبيب، هناك مقتطعات من الجمارك والضرائب تنتقل لحساب السلطة. جزء من الفساد موجود ولكن هناك مبالغة مصدرها الإعلام الإسرائيلي أولاً لإضعاف السلطة وإضعاف رصيدها الشعبي وبالتالي إضعاف موقفها التفاوضي لتقديم لهم ما يحملون به من تنازلات مستحيلة. لدينا فساد مالي وإداري وحصلت اشتباكات بين الأجهزة الأمنية في رام الله ولكننا قمنا بمحاسبة المخطئين وسنواصل ذلك.

لكن هؤلاء الضباط عادوا لمواقعهم ثانية.. ربما في أماكن أخرى؟

نحن نعاقب على قدر كل حالة.. أليس ذلك هو احترام كرامة الناس وحقوق الإنسان التي نطالبها. إسرائيل توجه الفساد وللإفساد لينخر في جسد السلطة. أذهب للقدس لنرى حجم ما يحاولون إيجاده من فساد للشباب وللجيل الفلسطيني الجديد. يريدون أن يصل الناس والعالم من حولنا لقناعة بأن هؤلاء الفلسطينيين لا يستحقون دولة.. هذا جوهر الموضوع وقد رصدت للشباب موازنة ضخمة للعمل الإفسادي والتخريبي والإرهابي في مناطق السلطة.



كيف تقيم أداء السلطة؟

في أسلو ثغرات عديدة ولهذا صوتت ضدها لأن النصوص غير واضحة. نحن ندخل مجازفة تاريخية ومن أجل نجاحها يجب أن نطوِّقها بأطواق سلامة حركية فتحاوية - قومية عربية، عالمية إنسانية. الفتحاويين جزء من البناء ولكن كل واحد في موقعه. الوحدة الوطنية أساس وإذا لم تُشارك كفاءات

الشعب الفلسطيني في البناء والتجربة معرضة لمخاطر عديدة، فبدل أوصلو تعرض علينا الكثير والإبداع الفلسطيني وحده مؤهل لتجاوز هذه القيود وخلق حقائق جديدة على الأرض.



كيف تقيم أداء المجلس التشريعي؟

من أهم إنجازات الأخ أبوعمار أنه انتزع من اسحق رابين مجلساً تشريعياً بحجمه وصلاحياته الحالية. والوضع الحالي للمجلس متجاوز للاتفاقات حيث كانوا يريدون مجلساً مصغراً لا يملك صلاحيات. لدينا الآن دولة في إطار التكوين: سلطة تنفيذية لها صلاحيات وسلطة قضائية محصورة بحدود الاتفاق وسلطة تشريعية تتجاوز الصلاحيات المحشورة فيها. لا يستطيع التشريعي وضع دستور وقانون للأحزاب ونحن نحاول على الدوام دفعه لتجاوز حدود الصلاحيات المنصوص عليها وليخلق حقائق جديدة على الأرض. المجلس تجربة لا رجوع عنا للوراء وحين يكون الأخ أبوعمار على انسجام مع المجلس التشريعي تكون هناك إنجازات ، وحين تحدث خلافات يستفيد منها المتسلقون. كان من الممكن أن يكون الأداء أفضل فنحن ما زلنا في مرحلة انتقالية ورغم كل الإعلام الإسرائيلي المكثف والمركز لتشويه الصورة الفلسطينية وتشويه صورة الأخ أبوعمار فما زال الاجماع عليه واضحاً، ولهذا يريدون إنهاء وجوده ليحدث فراغ فلسطيني. تجربة اغتيال خالد مشعل كانت "بروقا" لإغتيال ياسر عرفات بأسلوب علمي متقدم (مثل التصوير بالليزر) وبحيث يبدو الموت طبيعياً دون آثار جانبية.



لماذا لا تكون هناك قنوات مؤسسية واضحة لتداول السلطة إذا غاب ياسر عرفات وبما يغلق كل محاولات الاصطياد في الماء العكر؟ لماذا لا يكون هناك نائب لأبوعمار؟

حدث ذلك مرة واحدة حين كان المرحوم إبراهيم بكر نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية ولكن ذلك كان نتاج اتفاق وطني معين في ظروف معينة ولم يتكرر ولا يوجد تصور في النظام الداخلي لمنظمة التحرير حول منصب نائب الرئيس. لدينا مؤسسات واضحة وليس هناك مشكلة لا في فتح ولا في المنظمة ولا في السلطة. عرفات القائد العام لفتح وأبو اللطف أمين سر اللجنة المركزية. أبو مازن أمين سر اللجنة التنفيذية رئيس السلطة يختاره الشعب في انتخابات عامة. المؤسسة هي التي تقرر. أين المشكلة ولكن إذا غابت المؤسسة يقرر الضباط وربما هذا ما تريد أن تلعبه إسرائيل. خلال عام 1995م ذهب الأخ أبوعمار ست مرات إلى تونس لأن أغلبية القيادة كانوا هناك واليوم فإن 15 عضواً من اللجنة المركزية داخل الوطن.



هل أصبنا أم أخطأنا.. بعد هذه التجربة الثمينة بالدروس منذ مدريد وواشنطن وأوصلو وبناء السلطة.. حين تقرأ الوضع وتدقق في تضاريسه السياسية.. ماذا تقول؟

رأيي الشخصي: كان يجب أن لا نذهب لمدير بوفد مشترك وكان يجب الإصرار على حضور مستقل لأن ذلك معناه اعتراف الطرف الآخر بنا، دون أوصلو ودون تعقيداته وغموضه. قناعتي أننا لم نبذل جهداً حقيقياً في هذا الإطار إذ كان يستحيل انعقاد المؤتمر دوننا وتلك نقطة قوة هائلة لصالحنا لم نستثمرها حتى آخر إمكانية متاحة. أما بعد مدريد فإن أوصلو في رأيي أفضل من مدريد لأن فيها اعترافاً بالفلسطينيين وبالمنظمة وبالتالي بكيان الشعب الفلسطيني. وثيقة أوصلو كان يجب أن تبقى سرية وأبوعمار أعلنها في اللحظة الأخيرة. لعلك تذكر الورقة التي أعطيناها لعمر موسى كي تصل الحسيني وعشراوي ورفضوا تسليمها للجانب الأمريكي وقدموا استقالاتهم. عريقات وعشراوي والحسيني برروا

الاستقالة بأنهم خالفوا التعليمات بعدم تسليم الورقة المعدة من القيادة الفلسطينية للجانب الأمريكي. كانت في تلك اللحظة مخاوف وتحدث دينيس روس يومها عن بدائل للمنظمة واستنفرتنا لتنظيم فتح في الضفة الغربية يومذاك وربما كان ما حدث محرك رئيسي للاح أبوعمار للاستعجال في فرض الاعتراف المتبادل خلال أسبوعين وفرض الأمر وأصبح حقيقة واقعة.



هل تؤيد وجود وفد عربي للتفاوض حول قضايا اللاجئين والقدس حيث تكون له قوة تفاوضية كبرى لا يمتلكها المفاوض الفلسطيني؟

لا بد من تجميع الطاقات العربية لدعم المفاوض الفلسطيني في المراحل النهائية ولكن ذلك يجب أن لا يعني إحلال الآخرين محل المفاوض الفلسطيني. في ذلك محذور رئيس لا علاقة له بالحقوق من المساس باستقلال القرار الوطني فنحن فوق الأرض وأصبحت هذه المخاوف المشروعة في مرحلة معينة خلف ظهورنا. المحذور أن يقول العالم في ظل وجود مفاوضين عرب أن هناك خيارات عديدة تتمثل في توطئ هؤلاء اللاجئين في أراضي الدول المفاوضة مقابل عروض معينة. يجب أن لا تكون هناك خيارات أخرى سوى العودة والتعويض لمن لا يرغب في العودة حسب قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية. ولدينا تجربة اللجنة الرباعية لإعادة النازحين لم تحقق أي إنجاز.



سؤال شخصي في نهاية الحوار: كنت ترفض العودة حتى لا تتواجد مع جنود إسرائيليين على المعابر حيث بيدهم كل الأمور.

نعم هذا صحيح كنت أريد أن تكون عودتي على الأقل منسجمة مع الاتفاق حول المعابر حيث لا بد من صيانة الكرامة الفلسطينية للعائدين والعابرين. وينص اتفاق المعابر على أن يكون الوجود الإسرائيلي الأمني غير مرئياً. وكل الإجراءات تتم من خلال الوجود الفلسطيني الظاهر، ما كان يجري على المعابر عكس ذلك فالوجود الإسرائيلي أكثر ظهوراً وحضوراً من الوجود الفلسطيني. رفضت العودة في ظل هكذا حاله.. وقد سهل على الأخ أبوعمار عملية الدخول إلى الوطن بسيارة الأخ سفير فلسطين بالقاهرة وتمت عملية التسجيل والعبور إلى الوطن دون أن أضطر لأي مواجهة مع الإسرائيليين. ونحن اليوم ننقل عبر المعابر ونلتقي بالإسرائيليين، ولا نتميز بأي حال عن إخواننا الذين سبقونا أو لحقونا إلى أرض الوطن ولأنه الوطن علينا أن نتحمل من أجله كل ما يحقق له كرامة الحرية والاستقلال.